الموارد الوراثية – ورقة غير رسمية بشأن القضايا المطروحة*

ورقة غير رسمية من إعداد رئيس اللجنة الحكومية الدولية للثنائية 2012-2013، سعادة السفير وين ماكوك

أعدت اللجنة الحكومية الدولية (اللجنة) في دورتها الثالثة والعشرين (فبراير 2013)، التي تناولت موضوع الموارد الوراثية، صيغة محدّثة عن "وثيقة موحدة بشأن الملكية الفكرية والموارد الوراثية" ("الوثيقة الموحدة").

واستعدادا للدورة السادسة والعشرين للجنة (فبراير 2014)، أُعدت هذه الوثيقة الإعلامية المختصرة لتلخيص بعض القضايا الرئيسية التي قد يرغب الأعضاء في التركيز عليها أكثر تحضيرا لإجراء مفاوضات أوسع نطاقا في اللجنة من أجل إيجاد حلول.

وعليه، قد يرغب الأعضاء في النظر في الخيارات التي تتطلب التوصل إلى اتفاق دولي في الويبو وما إن كانت هناك خيارات ذات طابع عملي أكبر ويمكن تنفيذها ضمن الإطار القانوني الدولي القائم، مع العلم أن البعض منها قد تمّ تنفيذه.

السياق العام

إن الأطر القانونية الدولية الوجيهة التي تنظم النفاذ إلى الموارد الوراثية وتقاسم منافعها هي اتفاقية التنوع البيولوجي (CBD) وبروتوكول ناغويا بشأن الحصول على الموارد الجينية والتقاسم العادل والمنصف للمنافع الناشئة عن استخدامها الملحق باتفاقية التنوع البيولوجي (بروتوكول ناغويا)، إضافة إلى المعاهدة الدولية بشأن الموارد الوراثية النباتية للأغذية والزراعة (ITPGRFA) التابعة لمنظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة.

ومن الممكن فصل الموارد الوراثية عن الموضوعين الآخرين اللذين تتناولهما اللجنة، أي المعارف التقليدية وأشكال التعبير الثقافي التقليدي. إذ يمكن اعتبار المعارف التقليدية وأشكال التعبير الثقافي التقليدي التي هي نتاج العقل البشري "ملكية فكرية" يمكن حمايتها حماية مباشرة بموجب صك بشأن الملكية الفكرية. وعلى النقيض من ذلك، ليست الموارد الوراثية في حدّ ذاتها نتاج العقل البشري كما أن قضايا الملكية الفكرية التي تثيرها هذه الموارد الوراثية هي قضايا مختلفة. ولكن من الجدير بالذكر أن المعارف التقليدية لها في العادة (ولكن ليس دائما) علاقة بمورد وراثي ما، وفي هذه الحالة فهي "معارف تقليدية مرتبطة بموارد وراثية" (مثل المعارف الطبية التقليدية الخاصة بالخصائص العلاجية للموارد الوراثية النباتية).

ما هي قضايا الملكية الفكرية المتعلقة بالموارد الوراثية؟

يمكن توفير الحماية بموجب البراءات للاختراعات القائمة على الموارد الوراثية أو تلك المطورة باستخدام الموارد الوراثية. ويبدي بعض الأعضاء قلقهم إزاء منح البراءات لاختراعات قائمة على الموارد الوراثية أو مطورة باستخدام الموارد الوراثية (والمعارف التقليدية المرتبطة بها) دون استيفاء شرطي أهلية الحصول على البراءة، ألا وهما الجدة والنشاط الابتكاري. وترى بعض الدول الأعضاء في الويبو أن الحماية الدفاعية للموارد الوراثية ينبغي أيضا أن تتناول طلبات حقوق الملكية الفكرية التي لا تقدم دليلا على الامتثال لالتزامات النفاذ وتقاسم المنافع، ولا سيما تلك المرتبطة بالموافقة المسبقة المستنيرة، والشروط المتفق عليها، والتقاسم العادل والمنصف للمنافع، والكشف عن المنشأ.

وقد سنّ عدد من البلدان تشريعات وطنية لإنفاذ الالتزامات المنصوص عليها في اتفاقية التنوع البيولوجي بشأن التقاسم العادل والمنصف للمنافع التي تقضي بأن النفاذ إلى الموارد الوراثية للبلد ينبغي أن يكون رهينا بضمان الحصول على الموافقة المسبقة المستنيرة لذلك البلد والموافقة على تقاسم عادل ومنصف للمنافع بناء على شروط متفق عليها. ويرى العديد من الوفود أن نظام البراءات بصورة خاصة ينبغي له أن يدعم إنفاذ تلك الالتزامات المتعلقة بالنفاذ وتقاسم المنافع ويساعد على ذلك، من خلال تفعيل إجراءات تعقّب الامتثال لتلك الالتزامات مثلا.

---

* يراد من هذه الورقة غير الرسمية أن تكون دليلا غير رسمي للقضايا المهمة التي ستناقش خلال الدورة السادسة والعشرين المقبلة للجنة الحكومية الدولية. وهي ورقة مطروحة للتفكير في المسائل فقط وليست وثيقة عمل لأغراض الدورة.

ويعتقد بعض الوفود أن جميع حقوق الملكية الفكرية ينبغي أن تكون مشمولة، بما في ذلك الأصناف النباتية، رغم أن الأوبوف، وليس الويبو، هي المنظمة المختصة في مناقشات السياسة العامة وتطوير القواعد والمعايير الدولية.

ما هي الأهداف التي ترغب اللجنة في تحقيقها؟

تحددت اللجنة حاليا (في الجزء المعنون "أهداف السياسة العامة" في الوثيقة الموحدة) هدفين رئيسيين ممكنين في إطار سعيها إلى إيجاد الطرق المناسبة لتنظيم العلاقة بين الملكية الفكرية والنفاذ إلى الموارد الوراثية وتقاسم منافعها:

- الامتثال للقوانين الدولية/الوطنية ذات الصلة بالنفاذ وتقاسم المنافع،
- وضمان توافر المعلومات الضرورية بشأن الموارد الوراثية والمعارف التقليدية المرتبطة بها لدى مكاتب الملكية الفكرية لكي تتخذ القرارات المناسبة في منح حقوق الملكية الفكرية.

ما هي الحلول المقترحة لمعالجة القضايا المطروحة؟ مجموعة من الخيارات

قواعد البيانات وأنظمة معلومات أخرى: قُدم اقتراح لإعداد قواعد بيانات وأنظمة معلومات متعلقة بالموارد الوراثية والمضي في تطويرها من أجل مساعدة فاحصي البراءات على تحديد التقنية الصناعية السابقة الوجيهة وتفادي منح البراءات عن خطأ؛

وشروط الكشف: نجد من بين الخيارات المطروحة وضعُ شروط للكشف، أي وضع أحكام تقتضي أن تبيّن طلبات البراءات (وربما أيضا طلبات الملكية الفكرية الأخرى) مصدر الموارد الوراثية أو مَنشئها، إضافة إلى تقديم الدليل على الحصول على الموافقة المسبقة المستنيرة وعلى تقاسم المنافع؛

والعقود: يرى البعض أنه من الممكن معالجة القضية عبر صياغة عقود بطريقة مناسبة، وقد اقتُرحت مبادئ توجيهية لإدراج الأحكام المتعلقة بالملكية الفكرية في تلك العقود؛

والمبادئ التوجيهية أو التوصيات بشأن الحماية الدفاعية: مثل المبادئ التوجيهية للمساعدة على توجيه الإدارات المعنية بالبراءات عند فحص الطلبات المتعلقة بالمعارف التقليدية أو الموارد الوراثية من أجل تقليص احتمال منح البراءات لاختراعات لا تحترم شروط أهلية الحصول على البراءة؛

وتحسين أدوات التصنيف والبحث والفحص: سعيا إلى مساعدة فاحصي البراءات على تحديد حالة التقنية الصناعية السابقة الوجيهة وتفادي منح البراءات عن خطأ، أُضيفت أصناف فرعية جديدة منذ سنوات إلى التصنيف الدولي للبراءات بغية تيسير تحديد حالة التقنية الصناعية السابقة الوجيهة عند معالجة الطلبات المتعلقة بالمعارف التقليدية. وعلاوة على ذلك، قُبلت بعض مجلات المعارف التقليدية لأغراض فحص البراءات كجزء من الإصدارات التي لا تشمل سندات البراءات. ويمكن النظر من جديد في هذه الخطوات العملية التي اتخذتها اللجنة في سنواتها الأولى وتناولها بمزيد من التفصيل.

ماذا تحقّق؟

لا يدخل إنشاء قواعد البيانات، ووضع المبادئ التوجيهية لفحص البراءات، وتحسين أدوات التصنيف والبحث والفحص، ووضع المبادئ التوجيهية بشأن العقود في مجال وضع القواعد والمعايير رغم أن تلك التدابير يمكن أن تساعد على تناول عملية وضع القواعد والمعايير أو استكمالها أو تنفيذها. ويمكن إرساء تلك التدابير وتنفيذها كخطوات عملية ضمن الأطر القانونية الدولية القائمة، وقد أنشئت ونُفذت فعلا في بعض الحالات.[1]

اقتراح بشأن شرط الكشف

يبدو أن المسألة الرئيسية لوضع القواعد والمعايير هي الاقتراح بشأن شرط الكشف. وهذا لا يعني أن الخطوات الأخرى ليست قيّمة أو ضرورية: والحقيقة أنها قد تكون ضرورية لاستكمال شرط الكشف وتنفيذه. وعلى أيّ، فهي مبادرات عملية يمكن أن تتخذها الدول والجهات الأخرى ضمن الأطر القانونية الدولية القائمة.

اقتراح بشأن شرط الكشف: ما هي بعض القضايا المطروحة؟

فيما يخص اقتراح شرط الكشف، يمكن اعتبار ما يلي القضايا الرئيسية التي ينبغي مناقشتها:

- الموضوع (الموارد الوراثية والمعارف التقليدية المرتبطة بها؟)؛
- وطبيعة الالتزام بالكشف (إلزامي أو اختياري؟ هل الالتزام 'موضوعي' أو 'شكلي'؟)؛
- والمعلومات التي ينبغي الكشف عنها (المنشأ/المصدر، والدليل على النفاذ القانوني، والموافقة المسبقة المستنيرة وتقاسم المنافع؟)؛
- والدافع إلى الكشف (ما هي العلاقة أو 'الصلة' بين الموارد الوراثية (والمعارف التقليدية المرتبطة بها) وهل سيكون الاختراع المطلوب حمايته دافعا إلى الكشف المطلوب)؛
- ونتائج عدم الامتثال (رفض الطلب المعلّق أو التوقّف عن معالجته قبل منح الحق، وبطلان البراءة أو استحالة إنفاذ براءة محمية، أو فرض عقوبات إدارية أو جنائية خارج نظام البراءات دون أيّ أثر في البراءة الممنوحة؟)؛
- وكيف يمكن تنفيذ شرط الكشف والتحقّق منه ورصده؟ (في إطار معاهدة التعاون بشأن البراءات/معاهدة قانون البراءات مثلا)؛
- وكيف يمكن الاستشهاد على المطالبة بحق على مورد وراثي؟ - من يصحّ له إثبات المطلب أو رفع دعوى بعدم الامتثال لشرط الكشف؟؛
- وكيف ستعالج الطلبات المتداخلة من عدة مودعين؟؛
- وما هو العبء الذي ستلقيه هذه الشروط على أصحاب المصلحة وما هو الضرر الذي قد يلحقه بهم الشرط، إن وجد؟؛
- وهل سيتعيّن فرض أي شكل من التعويض على أيّ ضرر؟

---

[1] ترد في متن هذه الورقة بعض الأمثلة على الأمور المحقّقة. وبالإضافة إلى ذلك، تشارك الويبو في إطار اللجنة في وضع أحكام نموذجية بشأن الملكية الفكرية يمكن إدراجها في الاتفاقات التعاقدية عند التفاوض بشأن الشروط المتفق عليها (انظر الوثيقة WIPO/GRTKF/IC/17/INF/12). وأنشئت قاعدة بيانات للاتفاقات القائمة بشأن النفاذ وتقاسم المنافع باعتبارها أداة لتكوين الكفاءات (انظر الوثيقة WIPO/GRTKF/IC/17/INF/11). وأقرت اللجنة بذاتها بأن هذه الخطوات هي خطوات عملية لا تدخل في إطار وضع القواعد والمعايير وقد اتخذت منذ فترة من الزمن وتمّ تحديثها وتحسينها.
وبتكليف من اللجنة أعدت الأمانة مشروع المبادئ التوجيهية بشأن فحص البراءات (انظر الوثيقة WIPO/GRTKF/IC/13/7).
وعلاوة على ذلك، وفيما يخص تحسين أدوات البحث وأنظمة تصنيف البراءات، أنشئت منذ 2005 مجموعة فرعية واحدة خاصة بالأعشاب الطبية في التصنيف الدولي للبراءات – A61K 35/78 –، مما صعّب كثيرا الأمر على فاحصي البراءات لتحديد حالة التقنية الصناعية السابقة الوجيهة عند فحص طلبات البراءات القائمة على الطب الشعبي. ومن أجل تحسين التصنيف الدولي للبراءات، أُدرج فيه أكثر من 200 مجموعة فرعية جديدة لها علاقة بالأعشاب الطبية (انظر الوثيقة WIPO/GRTKF/IC/13/7 في مجملها).

الاستنتاجات

باختصار، فإن القضايا الملحة التي ينبغي للجنة النظر فيها هي كما يلي:

- ما هي القضايا والخيارات التي قد يتعيّن التصدي لها من خلال القواعد والمعايير الدولية في صك قانوني دولي يوضع داخل الويبو؟
- وما هي درجة التفصيل التي ينبغي تطبيقها في تنظيم تلك القضايا والخيارات، أي ما هو الهامش (حيز السياسة العامة) الذي ينبغي تركه للدول الأعضاء المنفّذة؟
- وما هي منهجية (منهجيات) العمل التي ينبغي أن تتبعها اللجنة لتيسير التوصل إلى اتفاق على تلك القضايا والخيارات؟
- وما هي الحلول، ضمن الحلول المطروحة، التي لها طابع عملي أكبر والتي ينبغي وضعها والمضي في تنفيذها؟ كيف ذلك ومن يتولى تلك المهمة؟